

جدل في لبنان حول المطالبة باستقالة الرئيس

بيروت - أثارت التصريحات التي أدلى بها زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لـ "العرب" حول المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية ميشال عون جدلا سياسيا حول وجهة ذلك وقدرة القوى السياسية على تسويق الأمر من ضمن تحالفات سياسية خلاقه لإخراج البلد من مأزقه الحقيقي.

وعلى الرغم من تمسك حزب الله بالمرشح عون ومنع حصول انتخابات حتى يتم التأكد من فوزه، إلا أن الحزب لم يستطع فرضه إلا بعد أن دخل حزب القوات اللبنانية وتيار المستقبل بزعامة سعد الحريري في تسوية جرى بموجبها دعم ترشح عون في الانتخابات الرئاسية عام 2016.

لكن اليوم تجعل القطيعة الحالية بين القوات وباسيل كما القطيعة التي تتأكد ملامحها بين المستقبل وباسيل ناهيك عن الموقف السلبي لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية (حليف حزب الله ودمشق) من الصعب تخيل تسويق الحزب لباسيل رئيسا.

وعلى الرغم من عدم صدور موقف رسمي من مطالبه جنبلاط باستقالة عون، إلا أن تقارير إعلامية في بيروت نقلت عن مصادر تيار المستقبل تأييدا لمطلب جنبلاط معتبرة أن رئيس الجمهورية بعد الانتخابات النيابية الأخيرة والفوز المفلت للتيار الوطني الحر بموجب القانون الانتخابي الغريب العجيب، لم يعد يفرق بين موقعه كرئيس للبلاد وموقعه كرئيس للتيار الوطني الحر.

لذلك فإن استقالته أفضل للمحافظة على ما تبقى له من رصيد سياسي قبل أن يفقده بالكامل بسبب تعاطي صهره مع القوى السياسية بكيفية فوقية؛ وتدخله في شؤون الرئاسة وإصراره على استباحة كل شيء من خلال السيطرة على المرافق الإنتاجية أو السعي لخلافة عون في الرئاسة.



فارس سعيد
في استقالة رئيس
الجمهورية ميشال
عون إنقاذ وطني

وفي هذا الإطار قال النائب السابق فارس سعيد، في تصريحات لـ "العرب"، "بعد أن تحول الرئيس عون رمزا لوصاية إيران على لبنان، وبعد أن شعر الفراق أنه يوظف علاقته مع حزب الله مشروع غلبة في الداخل، أرى تحت الرماد وميض جمر وأخشى أن يتحول هذا الواقع إلى مادة اعتراض وطني جامع يضاف إلى فشل العهد في كل المجالات: المالية والاقتصادية والمعيشية والسياسية".

ورأى سعيد، الذي كان يشغل منصب منسق تحالف 14 آذار وهو عضو في "لقاء سيدة جبل"، أن في استقالة عون "إنقاذ وطنيا".

مسألة استقالة رئيس الجمهورية لطالما تطرح استئلة لدى المارونية السياسية حول ما يتهدد موقعها السياسي في البلد. ويذكر اللبنانيون كيف أن البطيريك الراحل نصرالله صفير، الذي كان خصما للوصاية السورية على لبنان وخصما لـ "جعلها" في بعدا إميل لحود ما بين عامي 2007-1998، وقف ضد السعي للإطاحة به بعد اغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق غطاء مسيحيا

ضوريا داخل المشهدين السياسيين اللبنانيين

ويعدّ مدلولون أنه كان من السهل على حزب الله أن يسوق عون لرئاسة الجمهورية سنة 2016 لدى خلفائه داخل تجمع 8 آذار كونه قاد تيارا مسيحيا عريضا وفر للحزب من خلال "وثيقة التفاهم" التي وقعها مع أمين عام حزب الله حسن نصرالله في كنيسة ما مخايل في 6 فبراير 2006، غطاء مسيحيا

ولا شك في أن استقالة عون، الماروني، بعد استقالة الحريري، السنّي، من موقعهما سيترجم مسألة استقالة نبيه بري (الشيوعي) من موقعه في رئاسة مجلس النواب، وهو أمر ليس على أجندة الثنائية الشيعية هذه الأيام. وفي خضم الغليان الذي يعيشه لبنان، لا يظهر أي مؤشر يوحي بتوجه إقليمي ودولي يتيح اصطفايا سياسيا جديدا على النحو الذي يلعب له جنبلاط كما لا تظهر بوادر للإفراج قريبا عن تسوية تنتج تبدا في رأس السلطة في لبنان.

مؤتمر ميونخ: أوروبا حائرة وواشنطن تضغط لتطبيق أجندة ترامب

صفقة القرن والاتفاق مع إيران وهوواي تعمق الهوة بين صفتي الأطلسي



الأميركيون غاضبون من عدم مساندة الأوروبيين لأجندة الرئيس دونالد ترامب

مؤتمر ميونخ للأمن 2020

يُجتمع في الفترة من 14 إلى 16 فبراير صناع القرار من مجالات السياسة والاقتصاد والعلوم والمجتمع المدني لتلبية الدعوة لحضور أكبر حدث على مستوى العالم يتعلّق بالسياسة الأمنية. وسيركز اللقاء على نقاشات ومحادثات حول الأزمات الراهنة وتحديات السياسة الأمنية في المستقبل.

• ما هو مؤتمر ميونخ للأمن

كل عام في فبراير، يجتمع صناع القرار الدوليين رفيعو المستوى في ميونخ، حيث يناقشون برئاسة السفير فولفجانج إينشنيجر وفي إطار مستقل الأزمات الحالية والتحديات الأمنية المستقبلية.

يُتوقع المؤتمر السادس والخمسون هذا العام من 14 إلى 16 فبراير حضور أكثر من 500 ضيف و1300 صحافي. يُعد مؤتمر ميونخ للأمن اجتماعا مهما للخبراء في السياسة الأمنية الدولية. إن العدد الكبير من المشاركين لا يعكس الأزمات الحالية العديدة فحسب، بل يعكس أيضا الحاجة إلى تبادل الآراء.

• ما هو هدف المؤتمر

تأسس مؤتمر ميونخ للأمن في الأصل عام 1963 كاجتماع ألماني أميركي لتبادل المعلومات حول القضايا الأمنية. مهمة مؤتمر ميونخ الأمني هي التباحث بشأن التحديات الحالية والمستقبلية للسياسة الأمنية الدولية. تظهر مشاركة أكبر وفد أميركي حتى الآن في حدث هذا العام أن النقاش الألماني الأميركي لا يزال ذا أهمية أساسية. ويقول السفير فولفجانج إينشنيجر "مؤتمر ميونخ للأمن ليس ملعبا، بل يجب عليه بالأحرى توفير فرصة لمعرفة ما تم إنجازه وما لا يزال يتعين القيام به في ما يتعلق بالأمن الدولي.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لكن لم يكن المسؤولون الأميركيون راضين عما اعتبروه استجابة منقوصة لقضية ملحة. حيث اعتمد الأوروبيون على عملية يمكن أن تستغرق عدة أشهر.

يكاد صبر الإدارة ينفد في وقت يقترب فيه خطر الأسلحة التقليدية الذي فرضته الأمم المتحدة على إيران من انتهاء صلاحيته في شهر أكتوبر، ومهدد الطريق لإبقاء الحظر ساريا من خلال فرض بعض الإجراءات في مجلس الأمن. وفي وثيقة قدمت للكونغرس خلال الأسبوع الحالي، عبرت وزارة الخارجية عن قدرة أي طرف تفاوض على الاتفاق على أن يقرر ما يجيز إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة المرفوعة بموجب شروط الصفقة.

قاوم الأوروبيون جماعات الضغط التي حاولت دفعهم إلى ترك الصفقة. لكن، من المرجح أن تكون جهود الإدارة الأميركية أقوى في دعوتهم إلى تمديد حظر الأسلحة.

إلى جانب الخلافات حول إيران، تواجه الولايات المتحدة أوروبا بشأن خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط (صفقة القرن)، والتي ينظر إليها على أنها لصالح الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين وتتعارض مع المبادئ التوجيهية السابقة المرفوعة لتسوية النزاع.

وقالت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس الأمن بدورته الحالية (بلجيكا وإستونيا وفرنسا وألمانيا) في بيان إن المبادرة الأميركية تنتهك المعايير المتفق عليها دوليا. وشددت على التزامها بحل الدولتين.

قضية هواوي

أيضا، يواجه كل من بومبيو وإسبر معركة شاقة في محاولة لمنع الدول الأوروبية من السماح لشركة هواوي الصينية العملاقة بلعب دور في تطوير الجيل الجديد من البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية.

وعلى الرغم من التحذيرات من قدرة مشاركة هواوي على تهديد أمن المعلومات، وتهديدات الولايات المتحدة بالحد من التعاون الاستخباراتي مع البلدان التي تعمل فيها الشركة، رفضت العديد من الدول حظر الشركة الصينية. وخلال الشهر الماضي، أعلنت بريطانيا أنها ستسمح لشركة هواوي بالمشاركة بدور محدود في شبكتها للجيل الخامس، مشيرة إلى أنها ستستبعدا من المواقع الجغرافية الحساسة مثل المواقع النووية والعسكرية. كما لا ترقى إرشادات الصفقة، بالية حل النزاعات التي تضمن تهديدا للمخاوف الأميركية.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، تحولت قاعات مؤتمر ميونخ للأمن إلى ساحة صراع وتبادل اتهامات، ودبلوماسية شعبية ترسم ملامح نظام عالمي تتلاشى فيه صورة القوى الدولية العظمى وهي مجتمعة على طاولة حوار واحدة، لحساب سياسات اندفاعية وتتخذ من ضوضاء الشعوبية محركا أساسيا لدفاعاتها. وستوضّح الدورة الجديدة، التي تتعقد الجمعة، إن عاد النظام العالمي إلى طبيعته أم ترسّخت معالمه الجديدة وتخلص من دبلوماسيته المرنة التي ساهمت في بعض الأوقات في تجاوز أزمات كبرى وحل خلافات معقدة.

لندن - تبدأ الجمعة (اليوم) في مدينة ميونخ الألمانية أعمال مؤتمر الأمن في دورته الـ56، سيمثّل الحدث فرصة لقاء مجموعة واسعة من الدبلوماسيين ومسؤولي الأمن القومي بين صفتي الأطلسي، ومن مختلف أنحاء العالم.

وشهدت دورات المؤتمر السابقة، خاصة منذ انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، عددا من التطورات المفاجئة، خاصة على مستوى إرساء قواعد جديدة في تعاملات النظام العالمي ودبلوماسيته التقليدية.

ويتوقع أن تتواصل المفاجآت، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية ترتبط باستعداد ترامب لحملة انتخابات رئاسية حاسمة، وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية، وبالعلاقات الأوروبية البينية بعد بريكست، والعلاقات الأوروبية الأميركية، والتطورات في الشرق الأوسط.

سيمثل الولايات المتحدة في المؤتمر وزير الخارجية مايك بومبيو ووزير الدفاع مارك إسبر. وأثارت التوترات التي شهدتها العلاقات عبر الأطلسي شكوكا في صفوف المحللين الذين لا يستطيعون تحديد ما إذا سيتمكن الأميركيون من الاعتماد على مساعدة القادة الأوروبيين لتحقيق أجندة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وفي حين يتوقع البعض أن تكون قضايا أفغانستان محور التطورات في ميونخ، من المرجح أن تسلط بعض القضايا الأخرى الضوء على التوترات في العلاقات التي تجمع الولايات المتحدة مع أوروبا، وخاصة تلك المتعلقة بمستقبل اتفاق إيران النووي المبرم في سنة 2015.

يصل بومبيو، الذي سيعقد حوالي 10 اجتماعات منفصلة مع مسؤولين أجانب وسيلقي خطابا خلال زيارته التي ستستمر يومين، إلى ميونخ بعد فترة وجيزة من تلميح وزارة الخارجية إلى أن الإدارة ستقدم إنذارا لـحلفائها الأوروبيين لحثهم على إنهاء الاتفاق. شعرت الإدارة الأميركية بالإحباط بسبب عزوف بريطانيا وفرنسا وألمانيا عن المشاركة في عملية قد تؤدي إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران بسبب انتهاكها لشروط الاتفاقية. استعان الأوروبيون، الذين يريدون إنقاذ الصفقة، بالية حل النزاعات التي تهدف إلى حل القضايا أو إحالتها إلى

لندن - تبدأ الجمعة (اليوم) في مدينة ميونخ الألمانية أعمال مؤتمر الأمن في دورته الـ56، سيمثّل الحدث فرصة لقاء مجموعة واسعة من الدبلوماسيين ومسؤولي الأمن القومي بين صفتي الأطلسي، ومن مختلف أنحاء العالم.

وشهدت دورات المؤتمر السابقة، خاصة منذ انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، عددا من التطورات المفاجئة، خاصة على مستوى إرساء قواعد جديدة في تعاملات النظام العالمي ودبلوماسيته التقليدية.

ويتوقع أن تتواصل المفاجآت، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية ترتبط باستعداد ترامب لحملة انتخابات رئاسية حاسمة، وتوجهات السياسة الخارجية الأميركية، وبالعلاقات الأوروبية البينية بعد بريكست، والعلاقات الأوروبية الأميركية، والتطورات في الشرق الأوسط.

سيمثل الولايات المتحدة في المؤتمر وزير الخارجية مايك بومبيو ووزير الدفاع مارك إسبر. وأثارت التوترات التي شهدتها العلاقات عبر الأطلسي شكوكا في صفوف المحللين الذين لا يستطيعون تحديد ما إذا سيتمكن الأميركيون من الاعتماد على مساعدة القادة الأوروبيين لتحقيق أجندة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

الإدارة الأميركية محبطة

من عزوف بريطانيا وفرنسا وألمانيا عن المشاركة في عملية قد تؤدي إلى إعادة فرض عقوبات على إيران

يأتي بومبيو وإسبر إلى ميونخ في فترة أصبحت فيها الولايات المتحدة قريبة من التوقيع على هدنة في أفغانستان، وتواصل فيها الضغط من أجل تجديد العقوبات على إيران. وفي الفترة الأخيرة، قدمت الولايات المتحدة خطة سلام جديدة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما تحاول منع حلفائها من السماح للشركة الصينية هواوي من المشاركة في تطوير الجيل